الأعداد من 3ـ 10 تذكيرها وتأنيثها

م. م مهديّ موسى هاشم
جامعة واسط/ كليّة التربيّة/ فسم اللغة العربيةّ
mahdi197222@gmail.com

أ. د نعيم سلمان البدريّ
جامعة واسط/ كليّة التربيّة/ فسم اللغة العربيّة

تاريخ الاستلام : 2020-07-28

تاريخ القبول : 2020-08-23

الملخص:

اختلفت نظرة اللغويين في بيان علة تذكير وتأنيث هذه الأعداد، فمنهم من حمل تناوب التذكير على الجمع ومنهم من حملها على الكثرة والمبالغة، ومنهم من رجّح مسألة أصالة التذكر وفرعيّتها في المؤنّث، وحقق المحدثون في أقوال اللغويين فمنهم من وافقهم ومنهم من عارضهم.

وقد حقّقت الدراسة في أقوال الفريقين متجهة نحو القول إنّ تناوب التذكير والتأنيث في الأعداد عائد الى اعتباطية اللغة وخروجها عن القياس الذي وضعه اللغويين في تحديد ضوابط اللغة.

الكلمات الافتتاحية :العدد ، المذكّر، المؤنّث، الأصل، الفرع، القياس، المنطق.

Numbers 3-10 are reminded and feminine

Prof. Dr. Naee`m Salman Al-Badri
Wasit University / College of Education
Department Arabic Language

Assist. Lect. Mahdi Musa Hashem
Wasit University / College of Education
Email: mahdi197222@gmail.com

Receipt date: 28/7/2020

Date of acceptance: 23/8/2020

Abstract:

Arabic linguists' viewpoints vary in stating how collective nouns are treated as masculine and feminine. While some linguists believe that treating collective nouns as masculine to indicate their large number, others tend to regard the stem of the utterance as masculine and its other utterances as feminine. Contemporary linguists examine the traditional linguists' viewpoints; one group consider their views but the other group reject them. The study concludes that treating collective nouns as masculine and feminine respectively is due to the arbitrary use of Arabic language which often deviate from the standards set by linguists .

Keywords: Key words: Number, masculine, feminine, origin, branch, analogy, logic.

المقدمة

انمازت اللغة العربيّة باطراد قواعدها وخضوعها لقياس ينظم قواعدها ويفسر ظواهرها، إلّا أنّ هناك مسائل شذّت عن هذا الاطراد وبقية عصيّة على الفاعدة والتنظيم حتى اضظر اللغويون أن يصفوها بنعوت تدلّ على خروجها عن المألوف فوصفوها بالمسائلة المشكلة، أو المشكل في العربيّة، ومن بين تلك المسائل صلة العدد بمعدوده، فقد وجد أن العدد في العربيّة، له قواعد خاصّة، لا يمكن أن تطّرد تحت قاعدة تنظم أبوابها، وتشذّب أحوالها، فتجد أنّ العدد واحد واثنان، يتطابقان مع المعدود تذكيرا وتأنيثا، والأعداد من الثلاث الى التسع، يخالفان المعدود تذكيرا وتأنيثا، بينما تجد العدد (عشرة) يطابق معدوده مركبا ويخالفه مفردا.

لذلك حاولت هذه الدراسة البحث في علّة التضاد والتباين الجنسيّ بين العدد ومعدوده، وقد اقتضت طبيعة مادّة البحث أن انقسم البحث على بحثين رئيسين:

الأول: دراسة الأعداد من (3 ـ 9) وبيان علاقتها بمعدوداتها، وسرّ التضاد الجنسيّ بينهما، وعرض ما بذله اللغويّون القدماء من توجيهات، وتفسيرات، لهذا التضادّ، وما للمحدثين المعاصرين من تعقيبات على ما أقرّه اللغويّون من تفسير لذلك التضادّ والتباين الجنسيّ.

والثاني: دراسة العدد (10) في القران الكريم، نحو قوله تعالى: {مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} [الأنعام 160]، وبيان سرّ توافق العدد مع معدوده، وخروجه عن قاعدة الأعداد، في التباين الجنسيّ، وما حمله اللغويّون من توجيه، وتأويل يفسّر ذلك التطابق الجنسيّ، ومخالفة قاعدة الأعداد في التضادّ الجنسيّ.

الأعداد من 3ـ 10 تذكيرها وتأنيثها

من المسائل التي لم يجد اللغويّون لها مسوّغا يقاس عليه ويطّرد مسألة تذكير العدد وتأنيثه، فقد يكون المعدود مذكرا، والعدد مؤنّثا، أو المعدود مؤنّثا والعدد مذكّر، نحو: جاء خمسة رجال، وخمس نساء، والحقيقة لم يتفق اللّغويّون على قول ثابت في هذه المسألة، بل تعددت توجيهاتهم، وتعارضت تعقيباتهم، والخليل بن أحمد الفراهيديّ حينما وقف عند تباين العدد ومعدوده، لم يعقّب على المسألة وجعلها من وجوه التذكير والتأنيث التي تجري على العدد ومعدوده (الخليل ، 1985م ،325).

وقد خصّها لها سيبويه بابا سمّاه: "هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة" (سيبويه ، 2016م، 577).

إلّا أنّ اللغويّين حاولوا أن يجدوا العلة في تباين التذكير والتأنيث، فالفراء يرى أنّها كالهاء التي في جمع المذكّر نحو: صَبِيّ، وصَبِيّة؛ فكما اثبتوها في المذكّر حذفوها من المؤنّث كقولهم: رَكْبَة رَكْب (ابن الأنباريّ ، 2014م، 234).

وقد أيّده ابن الأنباري (ابن الأنباري ط2، 234/2) ، وحمل ابن مالك التاء اللازمة للمذكّر على الجمع، كتاء: زُمْرَة وامّة وفُرقَة (ابن مالك، 1990م، 398).

إلّا أنّ الدكتور طارق الجنابيّ أنكر رأي الفراء وذهب إلى أنّه "قياس بعيد؛ لأنّ الباب المذكور في الجمع ليس مطّردا ولا كثيرا" (ابن الأنباري، 2014م، 118).

وما ذهب إليه الدكتور طارق الجنابي أولى؛ إذ جُمِعَ لفظ (صَبِيّ) بالتاء وبغيرها نحو: صبيّ صِبْيَان وصِبْيّة؛ مما يدل على أنه ليس مطّردا (سيبويه ، 2016م، 506).

أمّا السجستانيّ فقد علل ثبوت الهاء مع المذكّر وحذفها مع المؤنّث؛ بكراهة اجتماع ثقلين، ثقل الهاء مع ثقل التأنيث، فأسقطوها مع المؤنّث ليكون خفيفا مع ثقيل وأثبتوها مع المذكّر ليكون ثقيلا مع خفيف.(السجستاني، 2014م ، 51).

ثم قال السجستانيّ: "فالثلاث إلى العشر مؤنّث على كلّ حال فهو أخفّ لفظا وأيسر ممّا فيه حرف التأنيث" (السجستاني، 2014م ،51).

ووصف ابن الأنباريّ قول السجستانيّ بالتناقض؛ لأنّه حكم على عدد المذكّر بأنّه أخفّ من عدد المؤنّث، وردّه، بقوله: "المؤنّث الذي على أربعة أحرف لا علامة للتأنيث فيه بمنزلة ما لعلامة موجودة في لفظه، بدليل أنّ عَمْرَة، وزَيْنَب لا تجريان للتأنيث الذي فيهما... فهذا يدلّ على أنّ الثلاث إذا كانت مؤنّثة بمنزلة الثلاثة؛ لأنّ معنى التأنيث قائم فيهما؛ وبهذا ينتقض قوله في الخفّة والثقل" .

وقد فسّر الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ مرادهما من الخفّة والثقل بقوله: "لعلّ أبا حاتم يحمل الخفّة، والثقل على اللفظ، ويحملهما أبو بكر على المعنى". (الدكتور طارق الجنابيّ، 1994م، 235).

ومراد السجستانيّ أنّ الثقل يحصل من اجتماع علامتي التأنيث في العدد والمعدود، فضلا عن ثقل المعنى الدالّ عليه التأنيث، فلو لحق العدد علامة التأنيث؛ أدّى إلى اجتماع ثقلين، ثقل اللفظ، وثقل المعنى.

أمّا المبرّد فقد حمل الهاء على التكثير والمبالغة، لا لتكون فارقة بين المذكّر والمؤنّث، كما ذهبت إليه الدكتورة شذى أكرم أفرام، بقولها: "وذهب المبرّد إلى أنّ علامة التأنيث لحقت ما كان مذكّرا، وأسقطت ممّا جاء مؤنّثا، وكان حدّها أن تلحق المؤنّث؛ لتفصله عن المذكّر؛ لأنّ التأنيث والتذكير إذا وقعا لما حقيقته التأنيث والتذكير، وكان حقّ المذكّر أن يجري على أصله ويكون المؤنّث منه بالتاء بائنا بعلامة" (شذى أكرم أفرام، 1999م، 127).

وهذا مردود بقول المبرّد: "فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة، وقائمة، ولكن كدخولها في علّامة، ونسّابة، ورجل رَبْعة، وغلام يَفَعَة، فإذا أوقعت العدّة على مؤنّث، أوقعته بغير هاء فقلت: ثلاث نسوة، وأربع جوار، وخمس بغلات " (المبرد ، 1970 م، 155).

فالتاء في (ضَارِبَة) و(قائِمَة)، هي فارقة بين المذكّر، وهو (ضَارِب) و(قَائِم) وبين المؤنّث، أمّا التاء في علاّمة ونسّابة فهي لتأكيد المبالغة.

أمّا الزجّاج فيرى أنّ العدد مؤنّث فما لزمته التاء بمنزلة المؤنّث الذي فيه علامة، وما لم تلزمه التاء كان بمنزلة ما ليس فيه علامة (الزجّاج،1984، 125).

فاكتفى بوصف العدد بأنّه مؤنّث ظاهر العلامة أو المقدّرة، ولم يذكر حقيقة التاء أو يعلل ثبوتها أو لزومها العدد .

وقد حمل ابن يعيش التأنيث على الأصل فقال: "قد اختصّ المذكّر بالتاء؛ لأنّ أصل العدد قبل تعليقه على معدوده، أن يكون مؤنّثا من ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع، جعل الأصل للأصل، فأثبتت العلامة، والفرع للفرع فأسقطت العلامة..." (ابن يعيش، د. ت، 18/6).

وعلى ما يبدو أنّ ابن يعيش حمل التذكير والتأنيث على فكرة الأصل والفرع التي ترسّخت في أذهان الكثير من اللغويّين، وهو مذهب سيبويه في أصالة التذكير، وفرعيّة التأنيث (سيبويه، 2016م، 22). .

وحمل الدكتور فؤاد حسنين التاء على أنّها ليس للتأنيث "وإنّما هي عنصر إشاري قديم من هذا النوع الذي تجده في بعض الضمائر، والظروف" ، وقد أنكره شوقي بدويّ النجّار؛ لأنّه لا سند له فيما اعتمد عليه من دليل (شوقي بدويّ النجار،1972م، 73)

وقيل: إنّ الأعداد في اللغات الساميّة تسير على غير قياس؛ نظير ما احتفظت به اللغة الأوكاريتيّة من تذكير الأعداد مع المعدود سواء أكان مذكّرا أم مؤنّثا .

ومنهم من حمله على المغايرة والتمييز بين المذكّر والمؤنّث إلّا أنّه لم يذكر لِمَ لزمت التاء التذكير دون التأنيث. (شوقي بدويّ النجار 75).

ويرى الدكتور تمام حسّان أنّ صلة العدد بمعدوده لا تخضع للقياس النحويّ والمنطق العقليّ، فهي "تكشف تماما عن التباين بين وجهتي النحو، والمنطق العلميّ في علاج التذكير والتأنيث، والذكورة والأنوثة" (تمام حسّان، 1974، 217).

وأبدى أحمد شوقيّ بدوي النجّار أسفه؛ لأنّه لم يظفر بحلٍّ شافٍ من آراء اللغويّين قدامى ومحدثين عرب ومستشرقين وأنّه خرج من فائدة، واستطاع النفاذ والوصول إلى سرّ ذلك التضاد وحقق ما لم يحققه الأولون والآخرون فقال: "... إن ما جاوز الاثنين جمع، والجموع مؤنّثة؛ ولهذا كان الأصل في الأعداد أن تكون مؤنّثة بالتاء، كما ذكرت لك من قبل، ومعنى هذا أننا في أسلوب العدد ينبغي علينا الاحتفاظ بدلالة التأنيث هذه في كل ما يجاوز الاثنين؛ لأنّ العدد مؤنّث أصلا، وكذلك المعدود أيضا، لأنّه جمع وكلّ جمع يؤنث على هذا النحو الذي ذكرنا، فعندما نقول: (ثلاثة رجال) يلزمنا الاشارة إلى ما يفيد هذا التأنيث، إمّا في العدد، وإمّا في المعدود؛ وحيث أنّه يتعذر إلحاق التاء بالمذكّر؛ لذا لزم إلحاقها بالعدد، ولذلك قالوا: ثلاث فتيات" (شوقي بدويّ النجار،1972م، 105).

وهنا يتبادر لي أسئلة إزاء ما قرره شوقي بدويّ النجّار:

إن كان يتعذر إلحاق التاء مع المذكّر، ولا يتعذر إلحاقها مع المؤنّث، فلِمَ اكتفى بإلحاقها بالمعدود دون العدد، والعدد مؤنّث كما ذكر؟.

لِمَ لم يكتف بتأنيث المعدود الدالّ على الجماعة كما اكتفى بتأنيث العدد مع المؤنّث؟.

ألم يقل شوقيّ بدويّ النجّار أنّ العدد دالّ على الجموع، والجموع مؤنّثة؟ فلِم وصف العدد بالمذكّر ؟

لِمَ لا يكون العدد دالّا على الجمع، لا على الجماعة؟، كما أشكل على القدماء قولهم: "إنّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمّة وفرقة" (شوقي بدويّ النجار،1972م، 105) ، بقوله: "ألا يصحّ أن يقال أنّها كرهط وفريق، وشعب، وكلّها مذكّرة" (ابن الأنباريّ، 2014م ، 118).

لهذا يبدو أنّ أحمد شوقيّ بدويّ النجّار لم يصل هو الآخر إلى علّة التضاد الجنسي بين العدد والمعدود.

وقد وقف الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ عند تعليل أحمد شوقي بدويّ النجار منكرا ما ذهب إليه من تأنيث العدد، فهو يرى أن العدد مذكّر، منكرا حجّته على تأنيثه بلحاق التاء عند إفراده بقوله: "وإذا كان مسوغ نزع التاء مع المعدود المؤنّث لئلا يدخل تأنيث على تأنيث فعندي أنّ التاء في العدد مع المعدود المذكّر؛ إنّما يؤتى بها لئلّا يدخل تذكير على تذكير، وأمّا أن العدد مؤنّث في الأصل، الدليل عليه تأنيثه حين إفراده، فأمر بعيد لأنّه عند إطلاقه، لا يعدو أن يكون مذكّرا أو مؤنّثا فأُنّث، لا، لأنّه مؤنّث في الحقيقة؛ وإنّما التاء لاحقة لغير قصد التأنيث بدليل الاستغناء عنها في لغتنا الدارجة على ما نراه من تذكير أسماء الأعداد سواء أكانت المعدودات مذكّرة أم مؤنّثة فنقول: ثلاث كتب وثلاثة كراريس" (الدكتور طارق الجنابيّ، 1994م ، 303).

ويبدو أنّ الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ في تعليل تأنيث العدد، لم يقطع بتوجيه التاء اللاحقة به؛ فهو يرى أنها لحقت بالعدد لئلا يلحق تذكير بتذكير، ومن ثم استأنف القول بأنّها لحقت بالعدد لشيء غير التأنيث!! فلِمَ أنكر دخول التذكير على التذكر؟، وما الشيء الذي دلّت عليه التاء يا ترى؟!.

وقد نقلت الدكتورة شذى أكرم أفرام قول الأستاذ أحمد شوقيّ بدويّ النجّار في علّة تذكير العدد وتأنيثه، ونسبته خطأ إلى المستشرقين؛ لذا وجب التنبيه لذلك (شذى أكرم أفرام، 1999م، 129).

وتعقّبت نبيلة بنت محمّد الخضيريّ اعتراضات ابن الأنباري على السجستاني وعدّتها وجيهة لسببين:

الأوّل : لأنّ السجستانيّ أخطأ في تعليله بالخفّة والثقل.

والثاني : لتناقضه الذي أشار إليه ابن الأنباريّ (نبيلة الحضير،2014م، 285).

ويبدو أنّ نبيلة بنت محمّد الخضيريّ قد وقعت في التناقض أيضا؛ إذ إنّها ذكرت أنّ علّة الاستثقال هي العلّة التي "تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهذا القسم هو الأكثر استعمالا، والأشد تداولا، ثم خطّأ أبا حاتم السجستانيّ؛ لأنّه تبنّى هذا الرأي، فكيف جمع بين القولين؟!.

والحقيقة أنّ القول إنّ صلة العدد بمعدوده لا تخضع للقياس النحويّ والمنطق العقليّ، هو الأولى؛ فهي رهينة اعتباطية اللغة؛ لذا تجد سيبويه اكتفى بوصفها دون تعليلها. (سيبويه، 1990 م، /575).

(عَشْر)

حرص اللغويّون على اطّراد قواعدهم النحويّة، مما دفعهم إلى تأويل كلّ ما خالف تلك القواعد، ومن ذلك ما نصّوا عليه من تأنيث الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، إن كان المعدود مذكّرا، وتذكيرها إن كان المعدود مؤنّثا.

وقد اختلفوا في تأويل تذكير العدد {عشر} من قوله تعالى: {فله عشْر أمثالها} [الأنعام 160] فقد عدّ الكوفيّون التذكير على حذف الموصوف واحلال الصفة محله، كما في قولهم : ثلاثةُ نسّاباتٍ، والتقدير: ثلاثة رجالٍ نسّاباتٍ. (ابن الأنباريّ، 1994م، 238) .

ولم يرتضه سيبويه؛ لأنّه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة، كما يحسن الاسم، فلمّا لم يقع إلّا وصفا، صار المتكلم كأنّه قد لفظ بمذكّرين؛ لأنّه موضع لا تحسن فيه الصفة، كما حسن الاسم، فالحمل على حذف الموصوف قبيح في هذا الموضع (سيبويه ، 1988م، 566-567.).

وقد بيّن أبو عليّ الفارسيّ مذهب سيبويه بقوله: "كأنّ {عَشْرُ}في قوله تعالى: {عَشْرُ أَمْثَالِهَا} [الأنعام:160] مضاف إلى ما قبل قوله عزّ وجلّ {أَمْثَالِهَا} وصفة التقدير: (فله عشر حسنات أمثالها) ألا ترى أنّ (عشر) لا هاء فيها وأنّ (أمثالها) صفة، ويقبح إضافة (عشر) ونحوه إلى الصفة من حيث يقبح إقامة الصفة مقام الموصوف، والموصوف محذوف في هذا الموضع مؤنّث؛ فلذلك حذفت الهاء كما أن الموصوف المحذوف من (ثلاثة نسابات) موصوف مذكّر؛ فلذلك أثبتت الهاء، فعشْر أمثالها بمنزلة قولهم: ثلاثةُ نساباتٍ وثلاثةٌ دوّابٌ " (ابو علي الفارسّ، 1990 م، 66-67). (أبو عليّ الفارسيّ، 1990 م، 66-67).

ومذهب الأخفش أنّ تذكير (عَشْرُ) لأنّ المعدود مضاف إلى مؤنّث فاكتسب الضمير في {أَمْثَالِهَا} التأنيث من الإضافة إلى المعدود المؤنّث؛ لأنّه بمعنى الحسنة أو الدرجة.(الأخفش، 1990م ، 317).

أي أنّ الأخفش أنّث العدد؛ لأنّه مضاف إلى مؤنّث، ولم يرتض أبو عليّ الفارسيّ هذا التقدير والتأويل؛ لأنّه يجوز في الشعر ضرورةً ولا يعتدّ به في القرآن الكريم .(ابو عليّ الفارسيّ، 1990 م، 68-69).

أمّا المبرّد فقد أولها بتقدير: فله عشر حسناتٍ أمثالِها؛ فذكّر {عشْر}؛ لأنّ "المعنى واقع على الحسنات، و{أَمْثَالِهَا}، نعت لما وقع عليه العدد"(المبرّد، 1970م، 109).

والحقيقة أن هذا تأويل الفرّاء لكنه جعل (أمثالها) نعت من العشر، لذا قال: "ولو قلت: عشْرٌ أمثالُها، كما تقول: عندي خمسةٌ أثوابٌ، لجاز" (الأخفش، 1990م ،317)

فالعلّة في تذكير العشر؛ أنّ المثل أصله نعت وليس معدودا، فجاز التذكير؛ فالعدد واقع على النعت، وهو (الحسنات) وليس واقعا على النوع الذي هو(المثل) ولو وقع على النوع لوجب تذكيره. (ابن الأنباريّ، 2014م ، 238).

أمّا ابن جنّيّ فلم يستحسن إقامة الصفة مقام الموصوف قياسا؛ لذا ضعّف أن تكون (أمثالها) صفة، بل ذهب إلى حملها على المعنى فأُنث (المثل) لأنّه بمعنى الحسنة. (ابن جنّي، 2004م، 237).

ويرى الرضيّ الاستراباذيّ أنّ علّة التذكير؛ لأنّ المعدود صفة نائبة عن الموصوف فأُعتبر حاله في التذكير لا، حال الصفة المحذوفة، أي أنّه حمل المعدود على معنى الجنة فذكّر العدد. (الرضيّ، 1996م، 291-292).

وقد استقصت الدكتورة هدى محمّد متولّي السداويّ الآراء التي قيلت في تذكير(عشْر)، فجعلتها أربعة آراء :

الأول: مذهب سيبويه ومن وافقه: وقد عدّ حذف الهاء من العدد؛ لأنّ المعدود(حسنات) مؤنّث وهو الموصوف.

الثاني: مذهب الأخفش ومن وافقه: وقد عدّ التأنيث واقع على الضمير المضاف إلى المؤنّث فاكتسب التأنيث من الإضافة.

الثالث: مذهب ابن جنيّ ومن وافقه: وقد عدّ التأنيث حملا على المعنى، والتقدير: عشر درجات أو حسنات.

الرابع: مذهب السيوطيّ: وقد عدّ التأنيث حملا على المفرد لا على الجمع (وداد رجب، 2016م، 333-340).

والحقيقة إنّ ما عدته الدكتورة هدى محمّد متولّي السداويّ رأيا رابعا، ونسبته إلى السيوطيّ، وهو الحمل على المفرد لا على الجمع خلافا للبغداديّين فإن {عَشْرُ أَمْثَالِهَا} ليس موضعا للشاهد فيه، بل استدلّ به السيوطيّ على تذكير (عشر أبطن)، وهذا موضع ليس ممّا نحن فيه، فالحمل على المفرد لا يجوّز تذكير (عشر) بل العكس يوجب تأنيثها؛ لأنّ (الأبطن) مؤنّث حملا على الجماعة؛ بدليل قول السيوطي: "أوّلَ الأبطنَ بالقبائل" (السيوطيّ، 1992م، 308)، والقبائل مؤنّثة، لذا وجب تذكير العدد لا جوازه.

أمّا (البطن) الذي هو مفرد (الأبطن) فهو مؤنّث باتّفاق اللغويّين؛ لذا وجب تذكير العدد لا جوازه .

أمّا رأي السيوطيّ في تذكير (عشْر) فتابع لمن حمل التذكير على المعنى، وهو ابن جنيّ ومن وافقه، ولا يستحق أن يكون رأيا قائما برأسه، والدليل على ذلك قول السيوطي: "والعبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أيّ الموصوف لا بحال الصفة، فيقال: رأيت ثلاثة رَبْعات بالتاء إذا أردت (رجالاً) وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء؛ اعتباراً بحال الموصوف، وعليه "من جاء بالحسنة فله عَشْرُ أمثالها" (السيوطيّ، 1992م، 308).

لذا فإنّ الزركشيّ عند وقوفه على تأنيث (عشْر) في الآية الكريمة أنّه حمل التأنيث على وجهين ولم يحمله على أربعة أوجه وهما:

الأوّل: أنّث لإضافة الأمثال إلى المؤنّث؛ وهو ضمير الحسنات، والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه، فتكون كقوله: "يلتقطه بعض السيارة".

والثاني: هو من باب مراعات المعنى؛ لأنّ الأمثال في المعنى مؤنّثة؛ لأنّ مثل الحسنة حسنة لا محالة ..." (الزركشيّ، 764هـ ، 365).

ويبدو أنّه جعل رأي الأخفش وسيبويه ومن وافقهما رأيا واحدا، فكلاهما أشارا إلى حذف الحسنات بدلالة "من جاء بالحسنة".

أمّا الرأي الثاني، وهو الحمل على المعنى، فهو مذهب ابن جني ومن وافقه، وهو الأقرب؛ لذا ذكّر العدد؛ لأنّ المعدود بمعنى الحسنة.

نتائج الدراسة

تكمن أهميّة هذه الدراسة أنّها خلصت إلى الأمور التالية:

1. حقّقت الدراسة فيما نسب للسيوطيّ من حمل التذكير في الأعداد على المعنى وأثبتت أنّه مسبوق به وهو تابع ابن جنّيّ ومن وافقه، وليس رأيه وحده.

2. بيّنت الدراسة فيما وقعت فيه نبيلة بنت محمّد الخضيريّ من خلط إذ ذكرت أنّ علّة الاستثقال ممّا ينساق في كلام العرب، ثم خطأت أبا حاتم السجستاني؛ لأنه علل تذكير العدد، لأنّ معدوده مؤنّث.

3. أثبتت الدراسة أنّ الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ في تعليل تأنيث العدد، لم يقطع بتوجيه التاء اللاحقة به؛ فهو يرى أنها لحقت بالعدد لئلا يلحق تذكير بتذكير، ومن ثم استأنف القول بأنّها لحقت بالعدد لشيء غير التأنيث!! فلِمَ أنكر دخول التذكير على التذكر؟، وما الشيء الذي دلّت عليه التاء يا ترى؟!.

4. تبيّن من خلال عرض رأي المبرّد أنّه حمل الهاء في العدد على التكثير والمبالغة، لا لتكون فارقة بين المذكّر والمؤنّث، كما ذهبت إليه الدكتورة شذى أكرم أفرام.

5. ناقشت الدراسة أحمد شوقيّ بدوي النجّار فيما ذهب إليه أنّه يتعذر إلحاق التاء مع المذكّر، ولا يتعذر إلحاقها مع المؤنّث، فلِمَ اكتفى بإلحاقها بالمعدود دون العدد، والعدد مؤنّث كما ذكر؟.

6. أيّدت الدراسة فيما ذهب إليه من إنكار الدكتور طارق الجنابيّ رأي الفراء فالفراء في أنّ الهاء في العدد ا كالهاء التي في جمع المذكّر نحو: صَبِيّ، وصَبِيّة؛ فكما اثبتوها في المذكّر حذفوها من المؤنّث كقولهم: رَكْبَة رَكْب وهو قياس بعيد؛ لأنّ الباب المذكور في الجمع ليس مطّردا ولا كثيرا.

7. رجّحت الدراسة القول في أنّ صلة العدد بمعدوده لا تخضع للقياس النحويّ والمنطق العقليّ، فهي رهينة اعتباطية اللغة؛ لذا تجد سيبويه اكتفى بوصفها دون تعليلها.

المصادر والمراجع

- آراء سيبويه النحويّة والصرفيّة في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذانيّ ت643هـ، من سورة البقرة إلى نهاية سورة هود، جمعا، وتوثيقا، ودراسة (أطروحة دكتوراه): وداد رجب محمّد حسين، قسم اللغويّات ـ جامعة الأزهر، 2016م.

- اعتراضات أبي بكر الأنباريّ ت328هـ النحويّة، واللّغويّة على أبي حاتم السجستانيّ ت255هـ، وتعقباته له في آثاره المطبوعة (رسالة ماجستير): نبيلة بنت محمّد الخضير، كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة ـ جامعة القصيم، 2014م.
الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجيّ، ت 337هـ، تحـ: الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1984.

- البرهان في عُلوم القرآن : بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي، ت 764هـ، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ـ القاهرة .

- تاج اللغة وصحاح العربيّة : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، ت393هـ، تحـ: أحمد عبد الغفّار عطّار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط3، 1984م.

- التأنيث والتذكير في اللغات الساميّة مع عنايّة خاصّة باللغة العربيّة (رسالة ماجستير): أحمد شوقيّ بدويّ النجّار، كليّة دار العلوم ـ جامعة القاهرة، 1972م.

- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ت 377هـ ، تحـ: عوض بن حمد القوزيّ، دار النشر ـ المدينة، ط1، 1990 م.

- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجيّ، ت337هـ، تحـ: الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1984.

- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ت175هـ، تحـ: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1985م.

- جمهرة اللغة : أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد ت321هـ، تحـ: الدكتور رمزيّ منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط1، 1987م.

- شرح الرضيّ على الكافية : رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ، ت688هـ، تحـ: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1996م.

- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ، تحـ: عبدالسّلام محمّد هارون، دار المعارف، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ط3 1988م.

- كتب المذكّر والمؤنّث حتى نهاية القرن السادس الهجريّ (رسالة ماجستير): شذى أكرم أفرام، كليّة التربية (ابن رشد) ـ جامعة بغداد، 1999م.

- المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: أبو الفتح عثمان، بن جنّي، ت392هـ، تحـ: عليّ النجديّ ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبيّ، لجنة إحياء كتب السنّة ــ القاهرة، ط2 2004م.

- المُذكّر والمؤنّث: أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد ت285هـ، تحـ: الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، 1970 م.

- المذكّر والمؤنّث: أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد ت285هـ، تحـ: الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، 1970 م.

- المُذكّر والمؤنّث: أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشار بن الأنباريّ، ت328هـ، تحـ: الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ، دار الرائد العربيّ ـ بيروت، ط2، 1994م.

- المُذكّر والمؤنّث:، أبو حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ، ت255هـ تحـ: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الفكر ـ دمشق، ط1 1997م. شرح التسهيل: جمال الدين محمّد بن عبد الله بن مالك ت 672هـ، تحـ: الدكتور عبد الرحمن السيّد، والدكتور محمّد بدويّ المختون، دار هجر ـ القاهرة، ط1 1990م.

- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ت215هـ، تحـ: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ط1، 1990م.

- مَعاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، ت 207هـ، عالم الكتب ـ بيروت.

- المُقتضَب: أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، ت285هـ، تحـ: محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصريّة – القاهرة، 1994م.

- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، دار الثقافة ـ الدار البيضاء ط2، 1974.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، ت 911هـ، تحـ: الدكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، 1992م.